العماد أيوب في شمال البلاد ويطلع على استعدادات إنهاء الإرهاب

الجيش أدمى الإرهابيين بريفي حماة وإدلب.. وواصل تحشيده في ريف حلب

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

اطلع نائب القائد العام للجيش وزير الدفاع، العماد، علي عبد الله أيوب، أمس، على طبيعة الاستعدادات اللازمة لضمان خوض العمليات القتالية اللاحقة لإنهاء وجود أي تنظيم إرهابي على الأراضي السورية، وذلك خلال زيارة ميدانية لبعض التشكيلات المقاتلة العاملة في أرياف حماة وإدلب واللاذقية، والتي قضت على العديد من الإرهابيين في تلك الأرياف.

وبتوجيه من الرئيس الأسد، القائد العام للجيش والقوات المسلحة، الفريق، بشار الأسد، قام العماد أيوب، بزيارة ميدانية لبعض التشكيلات المقاتلة العاملة في أرياف حماة وإدلب واللاذقية، التقى خلالها المقاتلين في مواقعهم، ونقل لهم محبة الرئيس الأسد وتمنياته لهم بدوام النجاح والتوفيق في تنفيذ مهامهم الوطنية المقدسة، بحسب ما ذكرت وكالة «سانا».

والتقى أيوب قادة القوات العاملة على خطوط التماس مع التنظيمات الإرهابية، واستمع منهم إلى طبيعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها القوات لتعزيز جاهزيتها القتالية والمحافظة عليها في أعلى درجاتها، والاستعدادات اللازمة لضمان خوض العمليات القتالية اللاحقة لإنهاء وجود أي تنظيم إرهابي على الأراضي السورية.

والتقى وزير الدفاع أثناء جولته الميدانية المقاتلين، وأثنى على شجاعتهم وروحهم المعنوية العالية، وعبر عن اعتزاز القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة ببطولاتهم وتمنى لهم المزيد من النجاح في تنفيذ مهامهم.

واطلع العماد أيوب من القادة الميدانيين على الإجراءات والتجهيزات التي يتم اتخاذها لتهيئة ما يلزم لتنفيذ أي مهمة تطلب بكفاءة عالية تضمن النصر في جميع المعارك والمواجهات المحتملة، وزودهم بتوجيهاته لمتابعة المهام المقبلة.

بدورهم، أكد المقاتلون أنهم سيبذلون كل غالٍ ونفيس في سبيل إعادة الأمن والاستقرار إلى كل شبر من أرض الوطن، وأنهم سيبقون الجند الأوفياء المخلصين لعقيدتهم الوطنية وواجباتهم العسكرية لتحقيق النصر على الإرهاب.

العماد أيوب يزور بعض التشكيلات المقاتلة في أرياف حماة وإدلب واللاذقية أمس (سانا)

زيارة أيوب جاءت في وقت كان فيه الجيش يواصل استهداف مسلحي تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي والميليشيات المتحالفة معه في ريف حماة الشمالي وإدلب الجنوبي الشرقي، حيث أردى العديد من الإرهابيين وأصاب آخرين إصابات بالغة ودمر لهم عتادهم الحربي.

وبيّن مصدر إعلامي لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي أغار على تحركات لمجموعات إرهابية من «النصرة» و«الحزب التركستاني» كانت تفخخ المنازل والمرافق العامة في قرية الحويز غرب حماة، ما أدى إلى مقتل العديد منهم وجرح آخرين.

كما دك الجيش بالمدفعية الثقيلة تحركات للإرهابيين في كفر نبودة والجنابرة بريف حماة الشمالي ما أدى إلى مقتل العديد منهم وإصابة آخرين إصابات بالغة وتدمير عتادهم الحربي، وعرف من الإرهابيين القتلى في الجنابرة المدعو محمد تيناوي الملقب بـ«أبو عمر الدمشقي».

في الغضون، استهدف الجيش ميليشيا «كتائب العزة» على أطراف بلدة حصرايا بريف حماة الشمالي أيضاً وأردى العديد من أفرادها صرعى وجرحى وعرف من الإرهابيين القتلى خالد محمد المحمود.

وأما في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، فأكد المصدر أن الجيش استهدف بعمليات نارية كثيفة الإرهابيين في بلدة الخوين وهو ما أدى إلى مقتل العديد منهم أيضاً.

وكشف المصدر ذاته لـ«الوطن»، أن رتلاً للإرهابيين مؤلفاً من دبابات وآليات وسيارات بيك آب قد انسحب من ريف حماة الشمالي باتجاه إدلب.

إلى ذلك، أكدت صفحات معارضة على مواقع التواصل الاجتماعي، أن رتلاً عسكرياً تركياً مؤلفاً من عدة آليات عسكرية ثقيلة دخل من معبر كفر لوسين الحدودي باتجاه محافظة إدلب ونقاط المراقبة التي أنشأها جيش الاحتلال التركي هناك.

ووفق المصادر، فإن تعزيزات عسكرية تركية تضم آليات عسكرية، وصلت إلى نقطة المراقبة التي أنشأتها تركيا بذريعة تطبيق اتفاق «خفيض التصعيد»، قرب قرية اشتبرق جنوب مدينة جسر الشغور بريف إدلب الجنوبي الغربي، كما وصلت تعزيزات مشابهة إلى نقطة المراقبة التركية، قرب قرية شير مغار بريف حماة الشمالي الغربي. وعلى جبهة حلب، ذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن الجيش والقوات الرديفة له واصلت تحشيدها في القطاعين الشمالي والشمالي الشرقي من ريف حلب، حيث مناطق التماس مع الميليشيات المسلحة المدعومة من تركيا، لـ«البدء بعملية عسكرية في المنطقة»، إذ بدأت هذه التحشيدات منذ مطلع شهر أيلول الجاري، تزامناً مع تحركات لجيش الاحتلال التركي ومرتزقته في المنطقة.

.. وواصل تقدمه في «تلول الصفا» وبادية حمص الشرقية

حمص- نبال إبراهيم
دمشق- الوطن- وكالات

مع تحقيق الجيش العربي السوري، أمس، تقدماً جديداً في «تلول الصفا» ببادية ريف دمشق الشرقي، وقضائه على ١٠ قناصين من إرهابيي تنظيم داعش، واصلت وحدات منه العمليات العسكرية باتجاه منطقة التنف، وبسطت سيطرتها على مساحات جديدة وعلى العديد من القرى في المنطقة. وفي التفاصيل، فقد ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات الريف الشرقي لحمص لـ«الوطن»، أن وحدات من الجيش واصلت عملياتها العسكرية في بادية حمص الشرقية على اتجاه بادية السخنة والطرق المؤدية إلى الحدود العراقية بهدف إنهاء جيوب داعش هناك.

وبين المصدر، أن قوات الجيش تمكنت خلال الأربع وعشرين ساعة الماضية من بسط سيطرتها على مساحات جديدة وعلى قرى النياريات والراشدية والصوارم بعمق البادية الشرقية، وذلك بعد اشتباكات متفرقة مع فلول داعش، أسفرت عن مقتل وإصابة عدد من مسلحي التنظيم.

ولفت، إلى أن وحدات الهندسة في الجيش عملت على تمشيط المناطق التي تمت السيطرة عليها وعثرت على عدد من الألغام والعبوات الناسفة وقامت بتفكيكها وتأمينها. وبالترافق مع تلك الاشتباكات، جدد سلاح الجو السوري غاراته على أهداف متحركة للتنظيم على امتداد خطوط الاشتباكات في بادية السخنة، وصولاً إلى الحدود العراقية وعلى اتجاه سد عويرض ومحيط المحطة الثانية وعلى مقربة من الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور ما أسفر عن إيقاع إصابات مباشرة في صفوف التنظيم وتكبيده خسائر جديدة بالأرواح والعتاد.

جاءت تلك التطورات، مع مواصلة وحدات من الجيش، تقدمها وتعزيز انتشارها ونقاط تثبيتها في عمق الجروف الصخرية المحيطة بتلول الصفا آخر معاقل داعش في عمق بادية ريف دمشق الشرقية عند الحدود الإدارية مع ريف السويداء.

وأفادت وكالة «سانا»، بأن وحدات من الجيش حققت تقدما جديداً على محور أرض قاع البنات شمال غرب تلول الصفا، وسيطرت على مساحات إضافية في عمق الجروف شديدة الوعورة بعد اشتباكات عنيفة مع إرهابيي التنظيم، قضت خلالها على أعداد منهم، بينهم ١٠ قناصين وفرار من تبقى منهم باتجاه عمق الجروف.

وأشارت إلى أن التقدم على هذا المحور سمح لوحدات الجيش، بالسيطرة نارياً على آخر البرك المائية التي يستفيد منها إرهابيو داعش إلى الشمال من قبر الشيخ حسين.

وبينت، أن وحدات من الجيش عززت انتشارها ونقاط تثبيتها في المناطق التي سيطرت عليها في عمق الجروف الصخرية على مختلف محاور تقدمها ومشطت المغاور والكهوف، بالترافق مع تنفيذ سلاحي الجو والمدفعية رمايات نارية مركزة على نقاط تحصين ودشم وفلول الإرهابيين بعمق المنطقة حول تلول الصفا والقضاء على أعداد منهم.

بموازاة ذلك، ذكرت وكالات معارضة، نقلاً عن مصادر، أن عناصر من قوات الجيش والقوات الرديفة أصيبوا، بمواجهات مع داعش في منطقة «تلول الصفا».

وقالت المصادر: إن قوات الجيش تقدمت من منطقة قبر الشيخ حسن شرقاً نحو ٣٠٠ متر، خلال مواجهات مع التنظيم أسفرت عن إصابة اثنين من القوات وعنصر من الدفاع الوطني.

قولاً واحداً

الحديث عن الدستور!

مازن بلال

بغض النظر عن صحة الوثيقة المسربة لإعلان مبادئ «المجموعة المصغرة من أجل سورية»، فإن السياق العام لهذه الوثيقة ليس غريباً لأنه لا يحدد فقط ما يجب تحديده في الدستور السوري، بل يشكل أيضاً التوجه السياسي القادم الذي يبدو بعيداً جداً من التوازن الإقليمي والداخلي الذي أنتجته الأزمة السورية، فابتداء من الحديث عن إيران وانتهاء بوضع سورية تحت وصاية دولية كاملة؛ تظهر إستراتيجية خاصة تعتبر أن المساحة السورية قابلة للتشكيل وفق الاحتياج الدولي.

عملياً فإن اجتماعات جنيف بشأن الدستور السوري هي الأخطر من زاوية أساسية، فهي تتبنى مسألة «النيابة» عن السوريين ما داموا غير قادرين على خلق توافق فيما بينهم، وهي تستند إلى سلسلة طويلة من لقاءات التفاوض وغيرها من المبادرات التي أسست لمنهجية تعتمد على أخذ المبادرة من السوريين ووضعها على طاولة التفاوض للدول المؤثرة أو الفاعلة أو «مجموعات العمل المصغرة»، وغيرها من التسميات.

تظهر المفارقة في عمل المجموعات الدولية عندما تكون الوثائق غير متسقة مع المسار الداخلي القائم، فالمسألة هنا ليست في «الانتصارات العسكرية» إنما في حركة الحياة للسوريين وفي أصغر جدل قائم بينهم حول التفاصيل اليومية، فالعناوين العريضة التي تطرحها الوثائق المقدمة لا تنعكس على أصغر هموم المجتمع، فأزمته الحقيقية تبدو في مكان آخر خارج كل ما هو سياسي معلن على المستوى الدولي، أو حتى على مستوى القوى والمبادرات التي تريد «اختطاف» التمثيل من فئات المجتمع كافة.

بالتأكيد هناك ما يبرر السلوك الدولي تجاه المجتمع السوري، فالمشهد منذ قرابة ثماني السنوات يوضح أن التعبير الحقيقي عن الأزمة السورية لم يتضح إلا ضمن سيناريوهات جانبية منقولة إعلامياً، وتقدم صورة عن انقسامات عميقة وعدم القدرة على إيجاد قاعدة مشتركة، ومع عدم إنكار الانقسام الموجود لكنه في المقابل لم يظهر نتيجة فقدان التوازن الداخلي، والاستثمار فيه كان واضحاً للوصول لتوازنات أكبر من الشأن الداخلي السوري، ومن الممكن هنا ملاحظة مسألتين:

– لم تترك قاعدة التوافق السورية لتتفاعل مع الحدث الداخلي سواء في بداية الحدث أم في ذروته العسكرية، وعندما نتحدث عن قاعدة التوافق فنحن نذهب نحو العمق وباتجاه المكونات الاجتماعية الأكثر صلابة، وكان واضحاً أن المسألة كانت فقط متعلقة في «التمثيل السياسي» وغايتها سحب الشرعية عن السلطة القائمة.

بدت جميع المحاولات منذ ٢٠١١ باتجاه التحشيد السياسي وتجاهل المجتمعات المحلية التي دفعت الثمن الأكبر لما حدث، ويتم اليوم تجاهل الأمر والتعامل مع حل الأزمة وكأنه مجرد قرارات دولية يجب تنفيذها، فرهان القوى السياسية الداخلية يقوم فقط على التسلح بهذه القرارات وبقدرة بعض الدول الكبرى على فرضها، وهذا الأمر سيتحول إلى «استبداد دولي» تجاه المجتمع السوري بدلاً من ترك الحرية له كي يقرأ تجربته، ويبني تصوراته حول مستقبله.

– المسألة الثانية متعلقة بالاستقطاب، فالقوة السياسية ليست مستقطبة فقط على المستوى الدولي، بل تحاول أيضاً تجاهل واجباتها في مسألة التعامل مع البرامج السياسية وضرورة تقديم رؤيتها بخصوص أي تحول، وتستبدل هذا الأمر بالتحصن بالقرارات الدولية.

سنوات الأزمة تحتاج إلى تبديل الموقع الحالي من جهد سياسي يسعى للدخول في التوازنات الدولية، إلى موقع يبحث في التوازن للمجتمع السوري، ولاستثمار كل ما هو محلي قبل الصعود بشكل مباشر نحو الشعارات السياسية المطروحة دولياً، فالقرارات الأممية هي توافق دولي وليس بالضرورة أن تنعكس إيجاباً على المجتمع السوري، وهي تحتاج إلى قراءة وفق مصالح هذا المجتمع بمحليته وبمساحته الكلية أيضاً، لأنه هو من سيدفع في النهاية ثمن تطبيقها على سورية.

استمراراً لإرثهم النضالي.. أبناء الجولان يرفضون محاولات «إسرائيل» لتهويده

الوطن - وكالات

جدد أبناء الجولان السوري المحتل رفضهم المشاركة فيما تسمى «انتخابات المجالس المحلية الصهيونية» التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان، واعتبروها غير شرعية وتتنافى مع اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين تحت الاحتلال.

وإحياء لإرثهم النضالي والوطني ورفضهم الهوية «الإسرائيلية»، جدد أهلنا في الجولان العربي السوري المحتل في بيان لهم، نقلته وكالة «سانا»، تمسكهم بالهوية العربية السورية وانتماءهم لوطنهم الأم سورية، ورفضهم المشاركة في تلك الانتخابات التي تفرضها سلطات كيان الاحتلال الإسرائيلي في الجولان المحتل والهادفة إلى تهويد الجولان أرضاً وشعباً.

وبين أبناء الجولان أن انتخابات ما تسمى «المجالس المحلية الصهيونية» غير شرعية وتتنافى مع اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة السكان المدنيين تحت الاحتلال، مؤكدين مقاطعة هذه الانتخابات التي تأتي في إطار ممارسات سلطات الاحتلال لسلخ الجولان السوري المحتل عن السيادة الوطنية السورية.

وكانت وزارة الخارجية والمغتربين، أكدت في وقت سابق رفض قيام كيان الاحتلال الإسرائيلي، بإجراء انتخابات لما تسمى «المجالس المحلية» في تشرين الأول المقبل في قرى الجولان السوري المحتل وذلك بهدف ضمه، مشددة على أن الجولان جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية وأنه سيعود إلى الوطن سورية عاجلاً أم آجلاً.

وقال الأسير المحرر بشر المقت بحسب «سانا»: إن «الجولان شعب وتاريخ وحضارة جزء من الوطن الأم ولن يهدأ لنا بال حتى نتحرر من هذا المحتل»، مبيناً أن أهالي الجولان قاوموا الاحتلال وهزموا مشاريعه وحافظوا على هويتهم العربية السورية.

وشدد المقت على أن اجتماع أهالي الجولان أول من أمس الجمعة، أكد على رفض «الانتخابات المحلية الإسرائيلية» والتمسك والانتماء بالوطن الأم سورية مهما حاول العدو الصهيوني فرض أجنداته ومخططاته.

يذكر أن أهالي الجولان المحتل رفضوا هوية كيان الاحتلال الإسرائيلي، وأصدروا الوثيقة الوطنية في الـ١٤ من كانون الثاني من العام ١٩٨١ وأعلنوا في الـ١٤ من شباط من العام ١٩٨٢ الإضراب الوطني المفتوح الذي استمر لأكثر من ستة أشهر والذي يعد أطول إضراب في تاريخ سورية الحديث.

وفي ١٤ شباط الماضي أحيا أبناء الجولان الذكرى السادسة والثلاثين لإعلان هذا الإضراب ضد قرار الضم في شطريه المحرر والمحتل، وأكدوا حينها في بيان أن الجولان لن يكون إلا وفياً لشعبه السوري وجيشه البطل ولقيادته الوطنية والقومية ممثلة بالرئيس بشار الأسد.

بانتظار دخان قمة بوتين أردوغان غداً

خلافات رعاة «أستانا» تتواصل بشأن معركة إدلب

وكالات

لا يزال الخلاف يسيطر على مواقف الدول الراعية لمسار «أستانا» إزاء العملية العسكرية المرتقبة للجيش العربي السوري في إدلب ضد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، بانتظار ما قد تسفر عنه القمة التي ستجمع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بنظيره التركي رجب طيب أردوغان غداً في موسكو، وذلك عقب اجتماع احتضنته أنقرة لممثلي تركيا وروسيا وفرنسا وألمانيا.

وبينما تواصل موسكو التشديد على اجتثاث الإرهاب من إدلب، أكدت طهران أنها تسعى إلى الحد من التوتر هناك.

وبحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، شدد وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف على أن طهران تسعى للحيلولة دون وقوع حمام دم في إدلب، مستبعداً الحل العسكري للأزمة السورية.

وقال ظريف في حديث لمجلة «دير شبيغل» الألمانية أمس: «نسعى إلى الحد من التوتر والحيلولة دون المزيد من حمامات الدم في المنطقة، ولا حلول عسكرية للأزمة السورية»، وذلك قبل يومين من قمة بوتين أردوغان.

وفي وقت سابق ذكر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، أن أردوغان وبوتين سيجريان محادثات حول الأزمة في سورية يوم الإثنين، على حين أكد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف للصحفيين في مؤتمر عبر الهاتف الجمعة: أن «مثل هذا الاجتماع ممكن ويجري الإعداد له»، على حين أكدت مواقع إلكترونية أن القمة ستنعقد في مدينة سوتشي الروسية.

تصريحات الكرملين تزامنت مع تصريحات لوزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أكد فيها أن القوات الجوية الروسية ستدمر ما وصفه بمنشآت صنع أسلحة الإرهابيين في إدلب بمجرد أن ترصد مكانها، ولكنها ستشجع أيضاً اتفاقات المصالحة المحلية.

وأضاف لافروف خلال زيارة لبرلين: إن بلاده تعمل بشكل مكثف مع تركيا من أجل إيجاد حل للوضع في محافظة إدلب بشكل يتلاءم مع الاتفاقيات المبرمة.

وكانت مدينة اسطنبول التركية قد احتضنت الجمعة، اجتماع رفيع المستوى بين المتحدث باسم الرئاسة التركية إبراهيم قالن، ويوري أوشاكوف، كبير مستشاري الرئيس فلاديمير بوتين، ويان هيكر مستشار الأمن القومي للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل. وفيليبي أتينه، كبير المستشارين الدبلوماسيين للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

وجاء الاجتماع تحضيراً لقمة رؤساء تلك الدول كان يتوقع أن تجري في ٧ الجاري لكن موعدها الجديد لم يحدد بعد، وتم فيه مناقشة الأزمة السورية وعملية إدلب.

وحسبما أعلن قالن، في تصريحات للصحفيين بعد الاجتماع فإن «الجميع متفقون بشكل عام على أن أي هجوم على إدلب ستكون له نتائج سيئة جداً».

ولفت قالن، إلى أن المجتمعين بحثوا نوعية الخطوات التي قد تتخذ لتجنب حدوث كارثة في إدلب، وأشار إلى أن المحافظة على الوضع الراهن في إدلب، مهمة من ناحية أمن ١٢ نقطة مراقبة عسكرية تركية في المحافظة التي تم تشكيلها في إطار اتفاقية أستانا، وللمحافظة على الوضع الإنساني في إدلب.

وأضاف: إنهم بحثوا في الاجتماع، احتمال «حدوث موجة هجرة جديدة لن تكون على كاهل تركيا وحدها فقط، بل قد تفتح سلسلة من الأزمات الجديدة تمتد إلى أوروبا».

وكانت وكالة «فرانس برس» نقلت عن المحلل العسكري التركي متين غوركان الجمعة: أن عدم التوصل لاتفاق مع تركيا قد يدفع روسيا ومن خلفها الجيش السوري إلى «الاستعاضة عن هجوم واسع النطاق يمكن أن ينتهي خلال بضعة أسابيع بشن هجمات على مراحل قد تستغرق أشهراً»، على حين قال مسؤول تركي رفيع طلب عدم كشف اسمه للوكالة: «أعتقد أن أي هجوم لن يحصل قبل بضعة أسابيع».

تجدر الإشارة إلى أن صحيفة «التايمز» البريطانية أفادت بأن وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون» بدأت بإعداد لائحة بمواقع داخل سورية زعمت أن تحوي «سلاحاً كيميائياً»، والتي بالإمكان أن تكون هدفاً لعدوان أوسع من تلك التي نفذته في ليلة واحدة في نيسان الماضي.

ونقلت الصحيفة بحسب مواقع إلكترونية داعمة للمعارضة عن وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط كلام أليستر بيرت، الأسبوع الماضي أمام البرلمان، تلميحه إلى أن الحكومة البريطانية لن تسعى إلى موافقة برلمانية من أجل العدوان على سورية.

تقارير تحدثت عن «فشله» في تشكيل «الدستورية».. ومحاولات جديدة للتدخل بالشأن السوري

موغيريني ودي ميستورا يطالبان بمنع عملية إدلب!

وكالات

أكدت الممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، والمبعوث الأممي إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، ضرورة منع عملية الجيش العربي السوري المرتقبة لتحرير إدلب من التنظيمات الإرهابية، في وقت أفادت فيه تقارير إعلامية، بأن جهود المبعوث الأممي، في تشكيل لجنة لمناقشة الدستور السوري الحالي، باءت بالفشل. وجاء في بيان للخارجية الأوروبية صدر أمس، وفق موقع «روسيا اليوم» الإلكتروني: إن موغيريني ودي ميستورا بحثا في بروكسل، التطورات الأخيرة في الأزمة السورية والتعاون مع الدول الضامنة لاتفاقات أستانا وهي روسيا وتركيا وإيران.

وبحث الطرفان، التحضير للقاء المقبل حول سورية، الذي سيعقده الاتحاد الأوروبي على هامش جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في ٢٦ الشهر الجاري.

وركزا، على الوضع في إدلب وشمال سورية عموما، وشددا على مواصلة العمل لدعم الشعب السوري وضرورة منع «الهجوم العسكري الضخم للجيش السوري والأطراف المتحالفة معه»، وحذرا من «العواقب الإنسانية الكارثية لذلك».

كما بحثا التحضير في جنيف لتشكيل لجنة مناقشة الدستور، فضلا عن إمكانية الاتحاد الأوروبي لدعم هذه العملية.

وأكدت موغيريني ثبات موقف الاتحاد الأوروبي، تجاه إعادة بناء سورية، وقالت: «سيكون الاتحاد الأوروبي مستعدا للمساهمة في إعمار سورية، فقط في حال تحقيق انتقال سياسي شامل وحقيقي على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ في سورية».

وأفادت تقارير إعلامية معارضة، أمس، بأن جهود المبعوث الأممي، في تشكيل لجنة لمناقشة الدستور السوري الحالي خلال اجتماعات جنيف، التي عقدت الجمعة، «باءت بالفشل».

وذكرت التقارير، أن الاجتماعات الدولية التي عقدها «دي ميستورا» مع دول «مجموعة العمل المصغرة» انتهت دون التوصل لاتفاق حول تشكيل لجنة مناقشة الدستور.

ولفتت إلى أن المبعوث الأممي رفض الحديث عما توصلت إليه الاجتماعات، واكتفى فريقه بإعلان انتهائها رسمياً الجمعة.

ونقلت التقارير عن مصادر مقربة من المباحثات التي جرت في جنيف قولها: «إن الخلافات التركية الروسية ورفض موسكو لقائمة المستقلين ضمن اللجنة الدستورية أجهضت مساعي (دي ميستورا)».

وتضم المجموعة المصغرة الخاصة بسورية كلاً من «الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا ومصر والسعودية والأردن».

وكان رئيس هيئة التفاوض المعارضة، نصر الحريري، قد قال في تغريدة على «تويتر»: لقد «عقدنا لقاء لوفد من هيئة التفاوض مع المجموعة المصغرة حول سورية وكانت هناك نقاشات مفيدة حول الوضع في إدلب وضرورة حمايتها وتجنيبها العمل العسكري وتطورات العملية السياسية واللجنة الدستورية وضرورة الدفع قدماً باتجاه الحل السياسي الشامل في سورية».

وفي الإطار ذاته، تحدثت تقارير صحفية، عن أن مجموعة الدول السبع المصغرة سلمت إلى المبعوث الأممي «إعلان مبادئ عامة» تتضمن رؤية المجموعة لمستقبل سورية، وتتضمن هذه المبادئ شروطاً من بينها «قطع الحكومة السورية العلاقة نهائياً مع إيران، وعدم تقديم أي مساعدة لإعادة الإعمار في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة السورية إلا في حال إجراء تغيير حقيقي».

واعتبرت صحيفة «رأي اليوم» الإلكترونية، أنه يفهم من هذا الشروط أن هذه المجموعة تتحدث عن مستقبل لسورية بمناطق منفصلة، واحدة «محررة» كما يسميها الإعلان وأخرى خاضعة للحكومة.

ويضع إعلان المبادئ، مجموعة معايير للعملية السياسية من بينها ما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء.

كما يتضمن الإعلان حصر عملية إعادة المهجرين السوريين بالأمم المتحدة فقط.

ويرى مراقبون أن ما ورد في «إعلان المبادئ عامة» هو إملاءات تريد تلك الدول فرضها على دمشق، وهي بذلك تريد تحقيق ما فشلت بتحقيقه عبر أدواتها على الأرض، وبالتالي لن تكون مقبولة من قبل دمشق التي باتت قاب قوسين أو أدنى من إعلان الانتصار الكامل على الإرهاب الذي دعمته تلك الدول.

يذكر أن المجموعة ذاتها كانت قد قدمت ورقة في ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٨ إلى المبعوث الأممي سميت في حينه «ورقة اللاورقة» وتضمنت خريطة طريق للحل في سورية، لكنها لم تتحدث في حينه عن شرط قطع العلاقات السورية الإيرانية.

ستيفان دي مستورا خلال مشاورات في جنيف حول سورية أمس الأول (رويترز)